

استدراكات الفيثي النحوية على شرحي شذور الذهب وقطر الندى / دراسة نحوية موازنة

Al-Fashi's grammatical corrections on the two explanations of Shadhur Al-Dahab and Qatar Al-Nada, a balancing grammatical study.

حوراء محمد جبار

horahora33321@gmail.com

HAWRAA MOHAMMED JABBAR

أ.م.د باسل محمد محيي الدين

basil.mohi@uomustansiriyah.edu.iq

BASIL MOHAMMED MOHI ALDEEN

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

الملخص

يعد الاستدراك محط اهتمام النحويين واللغويين قديماً وحديثاً؛ كونه كاشفاً عن النقص الذي يغفل عنه العالم، إذ إن الاستدراك يعني به: تصويب خطأ أو توسيع مفهوم، أو إكمال نقص، أو توضيح لرأي أستغلق فهمه. وقد تناول هذا البحث استدراكات الفيثي على ابن هشام في شرحيه (شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى)، إذ إن ابن هشام كان يختصر بعض المواضع التي يجب أن يطيل الشرح فيها؛ لكي يفهم القارئ مبتغاه، فهما كتابان تعليميان، ولا يذكر - غالباً - أمثلة توضيحه لمسائل معينة، وقد تضمن البحث بعضاً من المسائل المهمة في النحو العربي التي استدرك فيها الفيثي على ابن هشام من أهمها (المواطن التي يحذف فيها الفاعل) إذ ابن هشام ذكر أربعة مواطن لحذف الفاعل، فاستدرك عليه الفيثي بذكر بقية المواضع التي يحذف فيها الفاعل) وقد جاء البحث: من مقدمة، و توطئة، للمسائل التي استدرك بها الفيثي على ابن هشام، وخاتمة، وقائمة مصادر.

الكلمات المفتاحية: إضمار- استدرك- ينوب- محمولة- العمد.

Abstract

Remediation is the focus of attention of ancient and modern grammarians and linguists. Being a revealer of the imperfection that the scholar overlooks, redress means correcting a mistake, expanding a concept, completing a deficiency, or clarifying an opinion whose understanding is closed. This research deals with Al-Fishi's correction of Ibn Hisham in his two commentaries (Explanation of Golden Seeds, and Explanation of Qatar Al-Nada), As Ibn Hisham used to shorten some of the places where the explanation should be prolonged. In order for the reader to understand that it is an educational book, and does not mention examples of its clarification of certain issues. Since Ibn Hisham mentioned four places of omitting the subject, Al-Fishi corrected him by mentioning the rest of the places in which the subject is omitted (and the research came: from an introduction, a preface to the topic, and the issues that Al-Fishi corrected on Ibn Hisham, a conclusion, and a list of sources.

Keywords: reservation- recant- representative-portable- intention.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة والسلام وأتم السلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن اهتدى بهدايته واستن بسنته إلى يوم الدين.

و بعد:

ليس خفياً على من له أدنى اطلاع بطبيعة الإنسان التطورية في الفهم والتعليم أن يعرف أن كل من كتب أو صنع، أو ابتكر لم يكن قد وصل حد الكمال في عمله فيجيء بعده من يكمل له، أو يصوبه، أو يخطئه وما إلى ذلك

لكي تتطور العلوم وتصل إلى ما وصلت عليه اليوم بشكل محكم ودقيق، فالاستدراك يعني به: أما تصويب الخطأ، أو توسيع مفهوم، أو إكمال نقص، أو توضيح لرأي أستغلق فهمه، أو كثرة التمثيل لتقريب الرأي إلى القارئ، وهذا ما وجدناه عند الفيثي (ت ١٠٦١هـ) عندما استدرك على ابن هشام في حاشيته اللتين وضعهما على شرحه (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، و(شرح قطر الندى).

وقد تضمن البحث: مقدمة، و توطئة للمسائل التي استدرك بها الفيثي على ابن هشام في مواضع غفل عنها بالشرح أو عدم إيراد الأمثلة، وخاتمة، وقائمة للمصادر.

وكان منهج البحث كالآتي: توطئة للمسألة، ومن ثم إيراد قول ابن هشام، ثم قول الفيثي، ومن ثم أدرج أقوال العلماء لتوضيح هذه المسألة.

ولا أدعي لعملي هذا التمام أو الكمال فالكمال لله وحده وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الاستدراك لغة:

الاستدراكات جمع مفردا استدراك من استدرك يستدرك استدراكاً، فهو مُستدرك، والاستدراك أصل له عدة اشتقاقات وصيغ تختلف باختلاف سياقاتها واستعمالاتها ومعانيها كما هو الحال في أغلب مفردات اللغة، ولذا ليس له معنى واحد بل له عدة معانٍ منها:

ما جاء في معجم مقاييس اللغة: (البدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصله إليه.

ويقال: (أدركتُ الشيءَ أدركه إدراكاً) (أحمد بن فارس، ٢/٢٦٩).

وقال الزمخشري: (تدارك خطأ الرأي بالصواب واستدركه، واستدرك عليه بالقول). (أساس البلاغة: ١/٢٨٤).

وجاء في المعجم الوسيط: (استدرک ما فات: تَدَارَكُهُ، ...وعليه القول: أَصْلَحَ خَطَأَهُ، أو أَكْمَلَ نَقْصَهُ، أو أزال

عنه لُبْسًا.) (إبراهيم مصطفى أ.، ١٣٨٤ هـ، ١/٢٨١).

اصطلاحاً:

عُرف الاستدراك بأنه: (إصلاح خطأ، أو إكمال نقص، أو إزالة لبس وقع فيه الغير، بغية الوصول إلى الصواب.)

(عيد، ٢٠٠٣، ٤).

وما نفهمه من الاستدراك أما تصويب الخطأ، أو توسيع مفهوم، أو إكمال نقص، أو توضيح لرأي أستغلق

فهمه، أو كثرة التمثيل لتقريب الرأي إلى القارئ.

ولم تخرج استدراكات الفيثي عما ذكرنا فقد كانت كثيرة ، مرة يستدرک بيانًا، أو يزيد تفصيلاً، أو يذكر ما

فات ابن هشام أن يذكره، أو يصوبه له، أو يخطئه وأخرى يناقش مسألة وغيرها مما سنذكر في هذا المبحث .

١. علامة الفعل الماضي.

ينقسم الفعل على ثلاثة أقسام (ماضي - مضارع - أمر)، ولكل فعل من هذه الأفعال دلالة خاصة به

تميزه عن غيره من الأفعال والأسماء والأحرف، والماضي يعرف بأنه ما يدل على حدث وقع وأنقطع قبل زمن التكلم،

وللماضي علامات تميزه عن المضارع والأمر، وفيه قال ابن هشام:

(وَالْفِعْلُ إِمَّا مَاضٍ وَهُوَ مَا يَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ كَ(قَامَتْ وَقَعَدَتْ) ، وَمِنْهُ: (نَعَمْ وَبَيْسَ وَعَسَىٰ وَلَيْسَ)

(الأنصاري ا.، ٢٠٠٤، ٤٢).

استدرك الفيشي على ابن هشام في ذكر علامة الفعل الماضي بالنظر إلى أصله إذ قال : (قوله: (وهو: ما يقبلُ تاء التأنيث الساكنة) أي: قولٌ يقبلُ. بالنظر إلى أصله. تاء التأنيث الساكنة وضِعاً وإنْ تحرَّكت لعارضٍ كالتقاء الساكنين في نحو: ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ (سورة القصص: الآية/٩) ، وهي الدالةُ على تأنيث مرفوع ما اتَّصلت به؛ فلا يردُّ نحو (أفعال التعجب والاستثناء)، و(حبذا) في المدح، و(كفى) في نحو قولهم: (كفى بهنِّد) مما لا يدخله التاء المذكورة؛ لالتزام العرب تذكير فاعلها؛ لأن تلك الأفعال بالنظر لأصلها تقبل (التاء) المذكورة، لكن طرأ لها أن لزمست استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء، والعبارة في بيان نوعها بالنظر إلى أصلها). (الفيشي، ٢٠٢١، ١٣١)

قال ابن هشام في شرح القطر: (لمَّا فرغت من ذكر عَلَامَاتِ الإِسْمِ، وَبَيَّانِ انْقِسَامِهِ إِلَى: مُعْرَبٍ وَمَبْنِيٍّ، وَبَيَّانِ انْقِسَامِ المُبْنِيِّ مِنْهُ إِلَى مَكْسُورٍ، وَمَفْتُوحٍ وَمُضْمُومٍ وَمَوْقُوفٍ، شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء وإعرابٍ ، وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أن علامته أن يقبل (تاء التأنيث الساكنة) ك (قام وقعد) تقول قامت، وقعدت). (الأنصاري ا.، ٢٠٠٤، ٤٢).

و استدرك الفيشي على ابن هشام قائلاً: (قوله) فذكرت أن علامته: أن يقبل ..الخ) (ف) العلامة) صحته القبول لا القبول بالفعل، ثم المراد بـ(القبول) القبول اللغوي، هو: ما لا يُعدُّ فاعله لاحقاً، لا القبول العقلي ولا الشرعي). (الفيشي، ٢٠٢١، ٦٩).

نفهم ممّا تقدم ذكره أن ابن هشام ذكر أن (تاء التأنيث) علامة الفعل الماضي بالنظر إلى أصله ك(قامت)، و(نعم وبئس) ، ولم يذكر بقية الأفعال التي لا تقبل التاء ك(أفعال التعجب والاستثناء) فاستدرك عليه الفيشي بذلك ، أما في حاشيته على القطر فقد وضع أن علامته أي: التاء صحة القبول بها لا القبول بالفعل ، أي القبول اللغوي الذي لا يعد فاعله لاحقاً.

وذكر ابن مالك أنَّ علامة الفعل الماضي قبولُ التاء: (تاء التأنيث الساكنة علامة تميّز الفعل الماضي متصرفاً كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعال التعجب نحو: زكت هندُ فعست أن تفلح ، ونعمت المرأةُ هي) (مالك ج.، ١٩٩٠، ١/٤١).

وقد أشار ابن هشام في أوضح المسالك إلى علامة الماضي مضيئاً: إنَّ الماضي يتميز بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس، أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبتس وعسى وليس. ومتى دلت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين فهي اسم كهيات وشتان ، بمعنى بُعد وافتراق. وكذلك وردت كلمات تدل على المعنى الماضي ولا تقبل التاءين، وهي مع ذلك أفعال وليست أسماء أفعال، وذلك مثل: حبّداً في المدح، ومثل ما أحسنهُ في التعجب ، ولا يضر ذلك، لأن عدم لحاقهن إحدى التاءين عارض لا أصلي . (الأنصاري ا.، ١/٢٨)

ووضح الجوجري في شرحه على الشذور إن اختيار تاء التأنيث احترازاً عن المتحركة؛ وذلك لأنَّها مختصة بالأسماء حيث قال: (وقيد التاء الساكنة احتراز به عن المتحركة، ك (قائمة). فإنها خاصة بالأسماء، وحركتها حينئذ حركة إعراب، وسُمع قليلاً دخولها على الحرف، نحو (رُبّت) و (ثَمّت) وحركتها حينئذ حركة بناء. واختصت المتحركة بالأسماء على ما تقدم، والساكنة بالأفعال لخفة الاسم وثقل الفعل، طلباً للاعتدال. وهي دالة على تأنيث الفاعل، فلا يقدح في كون بعض الأفعال ماضية ، عدم دخولها عليه، لالتزام تذكير فاعله، كفعل التعجب وأفعال الاستثناء ك (ليس) و (لا يكونُ) و (ما خلا) و (ما عدا). (الجوجري، ٢٠٠٤، ١/١٥١).

وذكر الأزهري أن الماضي يقبل تاء التأنيث الساكنة كي يتميَّز عن أخويه المضارع والأمر ك (نعم وبتس وعسى وليس)، فتقول: نعمتُ وبتستُ و عسيْتُ و وليستُ، ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي، ولم تقبل تلك الكلمة إحدى التاءين (الفاعل والتأنيث) فهي اسم، أما الوصف كضارب أمس، أو لفعل (كهيات وشتان، بمعنى بُعد وافتراق)، لا يقال يشكل عليه "أفعل" في التعجب، و " ما عدا وما خلا وحاشا) في

الاستثناء، و"حبذا" في المداءات، فإنها أفعال ماضيه ولا تقبل إحدى التاءين، فيلزم أن تكون أسماءً، لأننا نقول: عدم قبولها لإحدى التاءين عارضٌ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبارة بالأصل. (الأزهري، ينظر: شرح التصريح: ٤٠-٣٩/١، ٢٠٠٠، ١/٣٩-٤٠).

وتعرض الفاكهي أيضاً لما يميز به الفعل الماضي عن غيره إذ ذكر إن الماضي يُمَيِّزُ عن قسيميه بتاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث فاعله، وتلحقه متصرفاً كان أو جامداً إلا فعل التعجب، وحبذا في المدح، وأفعال الاستثناء، وكفى في قولهم: كفى بهندي، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالاً ماضية؛ لأن العرب التزمت تذكير فاعلها. (الفاكهي، ٢٠٠٨، ٣٦).

و فسر يس الحمصي - معلقاً على قول الفاكهي - قول الفيثي قائلاً: (قوله [بتاء التأنيث] التي بصحة دخول مسى تاء التأنيث أو قبوله، والمراد بصحة الدخول: استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن ما دخلت عليه فعل، فاندفع أن معرفة الفعل بصحة دخولها دور؛ لتوقف كل على الآخر) (الحمصي ي، ١٩٧١، ١/١٧٩).

٢. إضمار (أن) الناصبة بعد حتى .

(أن) هي من الأحرف النواصب التي اختصت بنصب المضارع بعدها ظاهرة كقولنا: (أتمنى أن تتعلم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ٢٧)، وقد تنصب وهي مضمرة، وإضمارها أما أن يكون وجوباً أو جوازاً، فإما إضمارها وجوباً فهي تُضمَر بعد (لام الجحود، حتى، أو، فاء السببية) ففي إضمارها بعد حتى حديث، حيث ذكر ابن هشام في شرحه على الشذور قائلاً:

(ويشترط لإضمار (أن) بعدها أن يكون الفعل مُستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبلها، سواء كان مُستقبلاً بالنظرِ إلى زمن التَّكَلُّمِ أولاً؛ فالأولُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه: ٩١)، ألا ترى أن رُجُوعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مُستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبل (حَتَّى)، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: (أسلمتُ حَتَّى أدخلَ الجنةَ)، والثاني: كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وزلزلوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤). في قِرَاءة من نصب {يقولُ} فإن قول الرسول والمؤمنين مُستقبلاً بالنظرِ إلى الزلزال، لا بالنظرِ إلى زمن الإخبارِ فإن الله عز وجل قصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.) (الأنصاري، ١، ٢٠٠٤، ٣١٦)

استدرك الفيشي على ابن هشام بذكر حكم المضارع المنصوب بعد (حتى) قائلاً: (قوله: (أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبلها... إلخ) لكن إن كان الفعلُ مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبلها وإلى زمن التَّكَلُّمِ كان النصب واجباً، وإن كان مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبلها فقط كان النصب جائزاً، وعلى كلِّ (أن) مُضمرةً وجوباً). (الفيشي، ٢٠٢١، ٤٧٤-٤٧٥).

وذكر ابن هشام في شرحه على قطر الندى ما نصه: (ولما ذكرتُ أنَّها تَضَمُرُ وجوباً بعد (لام الجُحود) استطرقتُ في ذكر بَقِيَّةِ المسائل التي يجب فيها إضمار (أن) وهي أربع: إحداهما: بعد (حَتَّى) وأعلم أن للفعل بعد (حَتَّى) حالتين الرفع والنصب؛ فأما النصب فشرطه كون الفعل مُستقبلاً بالنسبةِ إلى ما قبلها، سواء كان مُستقبلاً بالنسبةِ إلى زمن التَّكَلُّمِ أولاً؛ فالأول كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾؛ فإن رُجُوعَ مُوسَى (عليه الصلاة والسلام) مُستقبلاً بالنسبةِ إلى الأمرين جميعاً، والثاني كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وزلزلوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ لأنَّ قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبةِ إلى زمن الإخبارِ، إلا أنه مُستقبل بالنسبةِ إلى زلزالهم) (الأنصاري، ٢٠٠٤، ٧٦-٧٧).

استدرك الفيشي أيضاً على قول ابن هشام في حاشيته على القطر حيث قال: (قوله (الأمرين) هما: عدمُ البراح، وقولهم: لن نبرح، لكن إذا كان مُستقبلاً بالنسبةِ إلى الأمرين جميعاً كان النصب واجباً، وإن كان مستقبلاً بالنسبةِ إلى ما قبلها فقط كان جائزاً، وإنما قدرنا عدمه؛ ليصير مثبتاً؛ لأنَّ (برح) بمعنى: انفصل). (الفيشي، ٢٠٢١، ١٣٧-١٣٨).

ويظهر ممَّا تقدم ذكره أن ابن هشام لم يفصل في حكم المضارع الذي نصب بإضمار (أن) وجوباً ما إذا كان النصب واجب أو جائز، فاستدرك عليه الفيشي في ذلك وذكر الحكم الذي يكون عليه الفعل المضارع بعد حتى، فإذا كان الفعل مستقبلاً بالنظرِ إلى ما قبله وإلى زمن التَّكَلُّمِ كان النصب واجباً، أما إذا كان مستقبلاً إلى ما قبلها فقط كان النصب جائزاً.

وفيه قال أبو حيان الأندلسي: (فإنَّ كان الفعلُ مستقبلاً وافقوا البصريين (ينظر: الجنى الداني: ٥٥٤) على وجوب النصب

كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (الأندلسي، ٤/١٦٦٤-١٦٦٥).

وذكر يحيى بن حمزة العلوي: أن يكون الفعل بعد (حتى) منصوباً ، وأن يكون الفعل بعدها في حكم المستقبل وهذا كقولك: سرتُ حتى أدخلَ المدينة، فالدخولُ هنا قد تقضى ومضى خلا أنه كان في وقت السيرِ المفعول من أجله مترقباً، فلهذا قلنا في حكم المستقبل فوجب نصبه. (العلوي، ٢٠٠٩، ١/٦٢٥-٦٢٦).

وقد تعرض الأشموني لهذه المسألة- شارحا قول ابن مالك - مفصلاً القول في حكم نصب الفعل المضارع المنصوب بعد (حتى) قائلاً: ((وانصبِ المستقبلَ) أي لا يُنصبُ الفعلُ بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً- بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم. فالنصب واجب، نحو: (لأسيرن حتى أدخلَ المدينة)، وكالآية السابقة (طه: ٩١). وإن كان غير حقيقي. بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة. فالنصب جائز، لا واجب، نحو: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمنِ قصِ ذلك علينا، فالرفع. و به قرأ نافع - على تأويله بالحال، والنصب. و به قرأ غيره. على تأويله بالمستقبلي (مجاهد، ١٩٧٢، ١٨١)؛ فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني: يقدرُ اتصافه بالعزم عليه، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال) (الاشموني، ١٩٥٥، ٣/٥٦٠-٥٦١).

وذكر ابن طولون شرط نصب الفعل المضارع بعد حتى بأن يكون مستقبلاً فيما أن كان حالاً أو مؤولاً بالحال تعين رفعه.

(الصالحى، ٢٠٠٣، ٢/٢١٥)

٣. الفصل بين لن والفعل المضارع.

تدخل (لن) على الفعل المضارع، فتخلصه للاستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً تقول: لا أبرحُ اليومَ مكاني، فإذا

وكدت وشددت قلت: لن أبرحَ اليومَ مكاني

وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت: (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل) فسوف للأثبات و(لن) للنفي ولا يجمع

بينهما، فلا يقال (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم. (يعيش، ١١١/٨)

وقد ذكر ابن هشام الأداة (لن) في شرحه على القطر حيث قال: (لما انقضى الكلام على الحالة التي يُرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على الحالة التي يُنصب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروفٍ أربعة، وهي: لن، وكي، وإذن، وأن) وبدأً بالكلام على (لن) لأنها ملازمةٌ للنصب، بخلاف البواقي، وختم بالكلام على (أن) لطول الكلام عليهما). (الأنصاري، ٢٠٠٤، ٦٨)

استدرك الفيثي على ابن هشام ذاكراً بأنه لا يجوز الفصل بين (لن والفعل) قائلاً: (قوله (ملازمةٌ للنصب) أي المشهور فيها، ولا يجوز الفصل بين (لن) وبين الفعل في الاختيار؛ لأنها محمولةٌ على (سيفعل)، ولذلك لم يجز: (لن يفعل ولا يضرب زيداً)، بنصب (يضرب)؛ لأن (الواو) كالعامل، فلا تفصل بينهما وبين الفعل ب(لا)، هذا مذهب البصريين وهشام، واختار الكسائي الفصل ب(القسم ومعمول الفعل)، ووافقهُ الفراء على (القسم)، وزاد الفصل ب(أظن) وب(الشرط)، وإنما نصبته (لن)؛ لشمها ب(أن) من وجهين، أحدهما: أنها تُخلص الفعل للاستقبال كما تُخلصه (أن)، والثاني: أنها نقيضة (أن)؛ فتلك تُثبت وهذه تنفي ما تُثبتهُ تلك (الفيثي، ٢٠٢١، ١٢٢)

وذكر ابن هشام أيضاً في شرحه ما نصه: (والمضارعُ بعد ناصبٍ، وهو (لن) أو (كي) المصدريةُ مطلقاً، و(إذن) إن صُدِرت و كان الفعلُ مستقبلاً متصلاً أو منفصلاً بالقسم أو ب(لا) أو بعد أن المصدرية نحو ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾ (الشعراء: ٨٢). إن لم تُسبق بعلم نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل: ٢٠). فإن سبقت ب(ظن) فوجهان نحو ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (المائدة، ٧١) (الأنصاري، ٢٠٠٤، ٣٠٩)

زاد الفيثي على ذلك مفصلاً إذ قال: (قوله (مطلقاً) أي: تصدّرتا أو لم تتصدّرا، ولا يدخل في (الإطلاق): اتصلتا بالفعل أو لا، كان الفعلُ مستقبلاً أم لا؛ لأن نواصب المضارع لا يفصلُ بينها وبينه وكلّها تُخلصه للاستقبال، وبعبارةٍ أخرى بدل: (لأن... إلخ): لأنها لا يختصّان بهذا دون بقية النواصب، لأن نواصب المضارع تُخلصه للاستقبال.) (الفيثي، ٢٠٢١، ٤٦٦)

يتضح مما تقدم أن ابن هشام لم يتطرق لمسألة الفصل بين (لن) ومعمولها، ففصل القول فيها الفيثي حيث ذكر عدم الفصل بين لن والفعل؛ وذلك لأنها محمولة على (سيفعل)

أما ابن مالك فقد ذكر أنه لا يجوز الفصل بين لن والفعل أثناء كلامه عن الأدوات الناصبة للفعل المضارع ومن ثم ذكر أن ابن عصفور (الأشبيلي، ١٩٧٢، ٢٦٢/١) أجاز نصب المضارع بإذن مع الفصل بالظرف وشبهه وبالقسم، ولم يجز مثل ذلك في غير إذن إلا في الضرورة كقوله: (السيوطي، ١٩٨٦، ٥٨٨/١)

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا
أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وأجاز الكسائي الفصل بالظرف وغيره بين الفعل وناصبه. (مالك، ١٩٩٠، ٢٢/٤)

وذكر أبو حيان الأندلسي مفصلاً بإثته لا يجوزُ الفصلُ بين (لن) وبين معمولها إلاَّ إنَّه وَرَدَ الفصلُ (بما) المصدرية الظرفية في ضرورة الشعر الوارد آنفاً.

هذا مذهبُ البصريين وهشام، وأجاز الكسائي، والفراء الفصلَ بينهما بالقسم نحو: لَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَ زَيْدًا، وزاد الكسائي جواز الفصلَ بينهما بمعمولٍ نحو: لَنْ زَيْدًا أَكْرَمَ، وأورد الفراء الفصلَ بأظُنُّ نحو: لَنْ أَظُنُّ أَزْرَكَ، وبالشرط فتنصب، أو تجزم جوابًا للشرط نحو: لَنْ إِنْ تَرُزْنِي أَزْرَكَ وَأَزْرَكَ، فتلغى لن. (الأندلسي، ١٦٤٤/٤)

وقد تعرض السيوطي أيضاً لهذه المسألة حيث ذكر: (ولا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تَفْعَلْ ولا تَضْرِبْ زَيْدًا بِنَصْبِ «تضرب»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تَضْرِبْ زَيْدًا، هذا مذهب البصريين وهشام.

واختار الكسائي الفصلَ بالقسم، ومعمول الفعل نحو: لَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَ زَيْدًا وَلَنْ زَيْدًا أَكْرَمَ. و وافقه الفراء على القَسَم، وزاد جواز الفصل بـ «أظُنُّ» نحو: لَنْ أَظُنُّ أَزْرَكَ بالنصب، وبالشرط نحو: لَنْ إِنْ تَرُزْنِي أَزْرَكَ بالنصب (الأندلسي، ١٦٤٥/٤)، وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح، لأن «لن» وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أفصح منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء) (السيوطي، ١٩٩٨، ٢/٢٨٨).

وذكر الصبان في تفسيره البيت الشعري الوارد آنفاً موضحاً بما انتصب (أدع)، حيث قال: (رأيت إلخ" يلغز به فيقال: أين جواب (لما) وبم انتصب (أدع). والجواب: أن الأصل لن ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحقهما أن يكتبتا منفصلين لكن وصلا خطأ في بعض النسخ للألغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل، وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله: لن أدع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي: لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره في الألغاز قوله: (الحموي، ١٩٩٣، ٥/٢٢٩٥)

عافتِ الماءِ في الشتاءِ فقلنا بَرْدِيهِ تصادفِيهِ سَخِينَا

فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الأصل بل رديه بوزن عديه من الورد، أي: أشربه تجديه

سخينا) (الصبان، ٤١٦/٣).

٤. المواضع التي يحذف فيها الفاعل.

لا يجوز حذف الفاعل بشكل عام؛ وذلك لأنه عمدة ومن شأن العمدة ألا تحذف، لكن هناك مواطن قد يحذف فيها الفاعل ذكرها النحاة في محالها، فقد يحذف الفاعل لفظاً وهو في قوة المنطوق كما هو الحال في الضمائر، وقد يحذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول وينوب عنه أمور كثيرة ك(المفعول به - والظرف - والمجرور - والمصدر) وغيرها مما ذكره النحاة في مضائهما، وقد ذكر ابن هشام بعض من المواضع التي يحذف فيها الفاعل، إذ قال:

("ما قام إلا هند" وهذا أحدُ المواطنِ الأربعة التي يطرُدُ فيها حذفُ الفاعل، والثاني: فاعلُ المصدرِ كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (البلد: ١٤)؛ لتقديره: أو إطعامه يتيماً، والثالث: في بابِ التَّيَابَةِ نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (البقرة: ٢١٠). أصله - والله أعلم - وقضى الله الأمر، والرابع: فاعلُ (أفعل) في التعجُّب إذا دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم: ٣٨) أي: وأبصر بهم فحذف (بهم) من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور). (الأنصاري، ٢٠٠٤، ١٧٠)

استدرك الفيشي على ابن هشام في بعض المواطن التي لم يذكرها، حيث قال: (قوله (المواطن الأربعة) ظاهرُ كلامه: أنه لا يطرُدُ في غير هذه المواطن، مع أنه يطرُدُ في نحو: (هل تضرِبَنَّ يا زيدون)، و: (هل تضرِبَنَّ يا هند)، اللهم إلا أن يقال: هذا حذفٌ لدليل؛ فكان بمنزلة الموجود، ويردُّ أيضاً نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، إذا قدرت (زيداً) فاعلاً «لأحدهما»؛ فإنه يكونُ فاعلُ الآخر محذوفاً؛ لدلالة ذلك عليه، ولا يُقدَّرُ ضميرٌ؛ لأنه إذا قدر قبل (إلا) فسد المعنى، ولا يُقدَّرُ بعدها؛ لأنها مشغولة عنه. (الفيشي، ٢٠٢١، ٢٥٩)

وأما في الشذور فقد ذكر ابن هشام: (ولا يُحذفان بل يستتران ويُحذفُ عاملهما جوازاً، نحو: (زيد) لمن قال: (من قام) أو) من ضربٍ) ووجوباً نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ {١} وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ {٢} وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ (الانشقاق: ١-٢-٣). (الأنصاري، ٢٠٠٤، ١٩٥-١٩٦).

استدرك أيضاً الفيشي على ابن هشام في حاشيته على الشذور بذكره المواطن التي يحذف فيها الفاعل، حيث قال: (قوله: (ولا يُحذفان) يردُّ على إطلاقه في الفاعل مسائل - مستثناة، ذكر منها في (القطر) أربعة، وزاد عليها في بعض كتبه ثلاثة، ولعله إنَّما

أطلق بناءً على شهرة استثنائها، أو لأن هذه المسائل فيها منازعة، وبعبارة أخرى بدل: (يَرِدُ... إلخ) أي: الفاعل ونائبه، أمّا النائب فواضح، وأما الفاعل فيردُّ على إطلاقه مسائلٌ يُحذفُ فيها الفاعل، منها ما ذكره في (القطر) وهي أربعة: فاعل المصدر نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ﴾ أي: إطعامه، وفاعل (أفعل) في التعجب إذا تقدّم ما يدلُّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ أي: (بهم)، والفاعل إذا حذف لغرضٍ وأقيم نائبه مقامه، نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، ونحو: (ما قام إلّا هندٌ) أي: ما قام أحدٌ إلّا هندٌ، ف(هندٌ) بدلٌ من (أحد) وليست بفاعلٍ خلافاً لبعضهم؛ لأنهم التزموا تذكيره وعمومه، ومنها ﴿أذكره فيه﴾ (معناه) (الأنصاري، ١٩٦٨، ١٩٨٠)، وهو: إذا حذف الفاعل وأقيم مقامه حالٌ مُفضَّلةٌ كقول الشاعر: (الصبان، ٦١ / ٢)

كُرَّةٌ طَرَحَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

أصلها: فتلقَّها الناسُ رجلاً رجلاً، فحذفَ الفاعلُ وأقيم الحالُ المُفضَّلةُ مقامه، ومنها: فاعل فعل الجماعة المؤكِّدِ (النون)، نحو: (اضربنَّ يا زيدون)، و (اضربنَّ يا هنداتُ) كما قرَّرَ في محلِّه، وأعم منه أن يقال: ما حذف لالتقاء الساكنين، ومنها: ما حذف للوقف، ويجاب بأن هذه مسائل مستثناة مذكورة محالها لا ترد على القاعدة الكلية، أو أنه أطلق القول بالحذف هنا لما في هذه المسائل من المنازعة). (الفيشي، ٢٠٢١، ٣٣٤-٣٣٥).

فاتضح فيما تقدّم ذكره أن الفيثي استدرك على ابن هشام في شرحه، فابن هشام ذكر أربعة من المواضع التي يحذف فيها الفاعل ولم يذكر المواطن الأخرى التي يحذف فيها الفاعل من الفعل التي اتصلت به (نون الجماعة) وغيرها مما ذكر في استدراك الفيثي، وقد ذكر السيوطي:

إنَّ الكسائي ذهب إلى أن الفاعل يحذف لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجَّح هذا الأمر السهيلي وابن مضاء ويستثنى

على الأول صور يجوز فيها الحذف:

أحدها: مع رافعه تبعاً له. كقولك: زيداً لمن قال: من أكرم؟ والتقدير: أكرمُ زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكد بالنون نحو: ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٨٦)، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾

﴿(مريم: ٢٦). فَإِنَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبَةِ وَالْجَمْعِ حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا

رَأَوْا الْآيَاتِ﴾ (يوسف: ٣٥) وقوله ﷺ: «لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» (البخاري، ١٣١١ هـ / ٣ / ١٣٦)

فالجواب: أن الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دل عليه الفعل، وهو البداء في الآية لدلالة: «بدا»، والشارب في

الحديث لدلالة: «يشرب». ويقاس بذلك ما أشبهه. (السيوطي، ١٩٩٨، ١ / ٥١٢)

وذكر الفاكهي المواضع الأربعة التي ذكرها ابن هشام و أضاف عليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون،

نحو: اضربن يا زيدون، و اضربن يا هندُ (لعل هذا المثال مسبوق بعبارة مقدره هي: ويضاف إليها فاعل فعل المؤنثة المخاطبة المؤكد بالنون)، كما قرر

في محله، و يمتنع حذفه في غيرهن لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة، وذلك لا يجوز حذفه. بل إن ظهر في اللفظ فذلك

واضح، وإلا فهو ضمير مستتر راجع. (الفاكهي، ٢٠٠٨، ٣٢٩)

وأضاف يس الحمصي على شرح الفاكهي بعض المواضع التي يحذف فيها الفاعل حيث قال: (وقوله (يضاف

إليها فاعل فعل الجماعة ..) ويضاف إليها أيضا نحو: " اضربوا القوم يا زيدون، و اضربا القوم يا زيدان، و اضربي القوم

يا هند " بحذف الواو والألف والياء؛ لالتقاء الساكنين.

وحذفه إذا قام مقامه حالان نحو: ((فتلقفها رجلٌ رجلٌ)) لأن أصله: فتلقفها الناس رجلا رجلاً؛ لأنهم أجمعوا

على أن الفاعل لا يتعدد، فلما حذف الفاعل. وأقيم الحالان مقامه جعلاً كشيء واحد، ولم يتعاطفا، وصار رفعهما

كرفع واحد ف((رجلٌ رجلٌ)) بمنزلة قولك: الناس مفصلين. (الحمصي، ١٩٧١، ٢ / ٥٠١).

وتعرض الصبان لمواطن حذف الفاعل حيث ذكر: ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب: بناء الفعل للمجهول نحو: ضُرِبَ عمروٌ، والمصدر نحو: ضرباً زيداً، بمعنى (اضرب) بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده، والفعل المؤكد بالنون في نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ﴾ (القصص: ٧٨). وكون الفاعل فيه محذوفاً لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ، أي: (بهم) فحذف فاعل الثاني، والاستثناء المفرغ نحو: "ما قام إلا زيد" الأصل: ما قام أحد إلا زيداً (الصبان، ٦٣/٢).

وذهب صاحب التصريح إلى ما ذهب إليه ابن هشام في أن الحذف يطرد في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل: (نحو: ﴿فُضِيَ الأَمْرُ﴾، وفي الاستثناء المفرغ نحو: ما قام الآهتد، وفي "أفعل" بكسر العين في التعجب إذ دل عليه متقدم مثله، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وفي المصدر نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾ (الأزهرى، ٢٠٠٠، ١/٤١٥) وهنالك الكثير من النحاة لم يذكروا تلك المواضع في باب النائب عن الفاعل، بل ذكروها في مواضعها.

الخاتمة

توصل البحث الى نتائج عدّة من أهمّها :

١. استدرك الفيشي على ابن هشام في الكثير من المسائل النحوية التي أوردتها في شرحه ، شذور الذهب وقطر الندى ، للإحاطة بتلك المسائل وبيان مدلولاتها النحوية .
٢. لا يذكر ابن هشام أمثلة وشواهد توضيحية لمسائل نحوية معينة في شرحه، وقد جاءت استدراقات الفيشي وتعليقاته كي يتمّ ما قرط من ابن هشام ، فهو- في أكثر الأحيان - يذكر رأيه ليوضح ، أو يستدرك عليه - في مسألة ما - وقد يوردها من كتب ابن هشام الأخرى التي أفاض فيها شرحاً وتوضيحاً .
٣. استدرك الفيشي على ابن هشام بذكر المواضع التي يكثر فيها حذف الفاعل، إذ ذكر ابن هشام أربعة مواضع فقط، و أكمل الفيشي ذلك بذكر بقية المواضع ، فضلاً عن المسائل النحوية الأخرى التي وردت في طيّات البحث .
٤. سلك الفيشي في حاشيته على شرحي ابن هشام طريقاً وسطاً جمع فيه آراء أغلب علماء العربية ولا سيم

ثبت المختار

١. القرآن الكريم

٢. إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، و حامد عبد القادر، ومحمد علي النجار.
- المعجم الوسيط، إخراج، طهران، مؤسسة الصادق، ١٣٨٤هـ.
٣. ابن طولون، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت ٩٥٣هـ).
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ).
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
٥. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن آل سيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد.
- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ١٩٧٢.
٧. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ن)، (د.ت).
٨. ابن النازم، أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ).
- شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٩. ابن يعيش، موفّق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ).
- شرح المفضّل، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، ومكتبة المتنبّي، (د.ت).
١٠. أبو كريم، محمد عيد عبد العزيز.
- كشف الغطاء عن استدراقات الصحابة النبلاء بعضهم على بعض من خلل الكتب الستة جمعاً ودراسة، (رسالة)، ، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣.
١١. الأزهرى، الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ).

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، تحقيق: محمّد باسل عيون السُّود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢. الأشبيلي , علي بن مؤمن ابن عصفور(ت٦٦٩هـ).
- المُقَرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، و عبد الله الجبوري، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٣. الأشموني، نور الدين علي بن محمد(ت٩٠٠هـ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ادار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
١٤. الأندلسي، أبو حيان(ت٧٤٠هـ).
- ارتشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، و مراجعة د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).
١٥. الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام(ت٧٦١هـ).
- أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى الْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، ومعه كتاب عُدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
- الأنصاري، ابن هشام، الجامع الصغير في النحو، تحقيق: محمد شريف سعيد الزبيق، دمشق، مطبعة الملح، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، و حققه أيضاً: أحمد محمود هرميل، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شَرَحُ شُدُورِ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شَرَحِ شُدُورِ الذَّهَبِ، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٤.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٦. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي.
- صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، بعناية، الطبعة السلطانية، بولاق، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١هـ

١٧. الجوجري, محمد بن عبد المنعم (ت ٨٨٩ هـ).
- شرح شذور الذهب، تحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨. الحمصي, يس زين الدين (ت ١٠٦١ هـ).
- حاشية يس على شرح الفاكي لقطر الندى، مصر، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
١٩. الحموي, أبو القاسم الحسين بت محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ).
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤٢٠ هـ.
٢٠. الحموي, شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ).
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣.
٢١. الخضري, محمد بن مصطفى بن حسن الشافعي (ت ١٢٨٧ هـ).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٢. الزركلي, خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ).
- الأعلام، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
٢٣. الزمخشري, أبو القاسم جار الله محمود (ت ٥٣٨ هـ).
- أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٤. السيوطي, عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ).
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، علق عليه: محمد أحمد جاد المولى، و محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، صيدا-بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.
٢٥. الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

٢٦. العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ).
- المنهاج في شرح الجمل، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٢٧. الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد المكي الفاكهي (٩٧٢هـ).
- مجيب الندا في شرح قطر الندى، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البرارين، دار العثمانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٢٨. الفيثي، يوسف بن محمد المالكي (ت ١٠٦١هـ)
- حاشية الفيثي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق وتعليق: محمد ذنون يونس، وهيمن رائق يونس، عمان، دار الرياحين، ٢٠٢١.
- حاشية الفيثي على شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وتعليق: د. محمد ذنون يونس الفتحي، عمان، دار الرياحين، ٢٠٢١.
٢٩. المخزومي، مهدي بن محمد صالح بن حسن.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ١٩٨٥، (د.ن).